

Distr.  
GENERAL

A/50/503/Add.2  
5 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ١١٨ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

المساءلة وتحسين الإدارة والإشراف في منظومة الأمم المتحدة

تقرير من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المساءلة وتحسين الإدارة والإشراف في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/503 و Add.1).

## المرفق

### تعليقات الأمين العام

#### أولا - لمحة عامة

١ - يتصف موضوع التقرير (A/50/503 و Add.1) بأهمية خاصة في وقت يسعى فيه الأمين العام إلى إصلاح إداري شامل للأمم المتحدة، بهدف تحويلها إلى منظمة تسعى إلى تحقيق مهام وتوخى إحراز نتائج مقترنة بإنتاجية أرفع ونوعية أفضل للخدمات الموفرة وفعالية تكاليف معززة ويقدم التقرير لمحة شاملة وتحليلا مقارنا للجهود التي تبذلها المنظمات والوكالات من أجل إعادة التشكيل وتحسين المساءلة الإدارية وزيادة فعالية الإشراف وتتسم القيمة المرجعية للمعلومات الواردة في الجزء الثاني من التقرير (A/50/503/Add.1) بفائدة بالغة.

٢ - ويتناغم العديد من الأفكار المقترحة الرامية إلى تحديث الممارسات الإدارية وتعزيز الإشراف مع التدابير التي اتخذها الأمين العام لإنشاء نظام مساءلة ومسؤولية شفاف وقوي، تجري إقامته كخطوة أولى باتجاه إيجاد ثقافة إدارية جديدة في المنظمة<sup>(١)</sup>. وترمي الأمانة العامة للأمم المتحدة، بإنشاء نظامها الجديد للمساءلة والمسؤولية، إلى تصدر الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافتها الإدارية وقدراتها ونظمها التنظيمية وعملياتها في مجال المساءلة والإشراف. ويرمي الإصلاح الإداري إلى بلوغ شكل أمثل لتحقيق لامركزية السلطة إلى جانب تحديد أوضاع للمسؤولية عن إنجاز البرامج وتعزيز المساءلة عن الإدارة الفعالة للموارد المالية والبشرية. وتوفر محتويات التقرير مادة غنية لإعمال الفكر في استعراض مسار العمل والتقدم المحرز في الأمانة العامة.

#### ثانيا - تعليقات على التوصيات

##### التوصية ١

٣ - يلقي التوجه العام للتوصية استحسانا. غير أنه، إذا كان التخطيط الاستراتيجي وتنظيم الأداء، والمساءلة الفعلية وتحسين الإدارة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الجاري للأمانة العامة يصبح تركيز جميع هذه الوظائف في وحدة تنظيمية واحدة تكلف أيضا بمعالجة تقنيات إدارية محددة وحالات طارئة، أمرا مشكوكا في فعاليته. وقد يترتب على هذا الإفراط في المركزية الخلط بين المنظور الاستراتيجي والمسائل الإدارية الدقيقة، بينما تجرد المراتب الإدارية الدنيا من عنصر المبادرة الضروري. ومن شأن الإفراط في المركزية أن يتنافى أيضا مع النهج المختار في تفويض السلطة وإضفاء طابع اللامركزية على المسؤولية. وقد استحسّن الأمين العام استخدام شتى الأدوات التنظيمية والاعتماد على الخبرة المتخصصة للاستجابة إلى

ضرورات استراتيجية ودفع الإصلاح الإداري قدما في مجالات وظيفية محددة وإحداث تغييرات في أنشطة وإجراءات التقنية الملموسة.

٤ - وأصبح الفريق الاستشاري لشؤون الإدارة والمالية، المنشأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مركزا استراتيجيا لإسداء المشورة للأمين العام بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بكفاءة وفعالية الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، ضمانا لتوافر سياسة إدارية مترابطة وموحدة داخل المنظمة<sup>(٣)</sup>. ويتناول الفريق الاستشاري مبادرات جديدة في مجال تعزيز الإدارة والمساءلة والإشراف، وإدخال تحسينات على آلية تخطيط البرامج والميزنة ويوجه عملية إعداد محددات أنشطة المنظمة البرنامجية والميزانية وعملية وضع الصيغة النهائية لهذه المحددات. ويستفيد الفريق الاستشاري من مساعدة 'مجلس الكفاءة' الذي يركز جهوده، بالتعاون مع مديري البرامج، على أنشطة محددة يمكن أن تعزز فيها الكفاءة وفعالية التكاليف دون الإخلال بإنجاز البرامج المكلف بها<sup>(٣)</sup>. ومن مهام المجلس أيضا تقديم توصيات إلى الأمين العام بشأن المجالات التي يكون فيها للبرامج المكلف بها مردود مشكوك في قيمته بالنسبة للدول الأعضاء، وذلك لينظر فيها ويحيلها إلى الدول الأعضاء.

٥ - وفي مجالات وظيفية محددة، يواصل التحسين الجاري للإدارة والمساءلة عن طريق التفاعل المستمر داخل الإدارة العليا. ويحقق هذا الغرض عن طريق فرقة العمل المعنية بعمليات الأمم المتحدة، التابعة للأمين العام، والاجتماعات الدورية لمديري البرامج في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي يعقدها الأمين العام، فضلا عن الاجتماعات الشهرية لكبار الموظفين الإداريين الأدنى درجة.

٦ - وفي مجالات تقنية محددة، تعالج مشاكل التحسين في الإدارة والمساءلة أفرقة العمل المتخصصة المكلفة بإحداث التعديلات اللازمة في الإجراءات والتقنيات في حدود مستوى اختصاصها وبتقديم التوصيات إلى مجلس الكفاءة، عند الاقتضاء، بشأن التغييرات النظامية. ويجري مثل هذا العمل في مجالات إصلاح نظام المشتريات وخيارات التعاقد مع منفذين خارجيين لإنجاز خدمات الطباعة والتوثيق وغيرها من خدمات المؤتمرات، وتقييم الأداء وتخطيط الموارد البشرية، والقضاء على الازدواجية والتداخل في إنجاز البرامج، ونشر التكنولوجيا المتقدمة، وما إلى ذلك.

٧ - وكان تحسين الإدارة والمساءلة في مجال المشتريات من أهم مهام الإصلاح. وفي أعقاب توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمشتريات، أعيدت هيكلة شعبة المشتريات والنقل في شكل نظام يقوم على السلع، معزز بقسم يوفر الدعم والإدارة مركزيا، تمشيا مع الممارسة الإدارية الحديثة. والهيكل الجديد لا يركز الخبرة حيث يجب أن تكون فحسب - أي على سلع محددة - بل ويخفض في الوقت نفسه مراتب الإشراف ويحرر طاقات الموظفين ليقوموا بمهام الشراء الفعلية. وترد خطة العمل المفصلة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ المتعلق بتنفيذ إصلاح نظام الشراء (A/C.5/50/13/Rev.1).

٨ - ويواصل أعضاء فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمشتريات العمل مباشرة مع إدارة وموظفي شعبة المشتريات والنقل للتعجيل بالإصلاح. ومن مهامهم ذات الأولوية في الوقت الراهن إعداد مشاريع سياسات وإجراءات تتعلق بالشراء، لعرضها على الأمانة العامة. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لهذه المشاريع خلال عام ١٩٩٦.

٩ - وفي سياق مشروع تحسين الإدارة والإشراف المضطلع به في مكتب خدمات المؤتمرات، أنشئت في مختلف وحدات ذلك المكتب شبكة من مراكز التنسيق وثمان فرق عمل مسؤولة عن مشاريع تحسين محددة. وقد ظهرت نتائج قيمة بفضل هذه الشبكة، التي ترصدها فرقة تنفيذية تضم بالإضافة إلى مدير خدمات المؤتمرات ومديري الشعبتين، مديرين مختارين وممثل واحد عن الموظفين.

١٠ - وترد في جدول أعمال إصلاح الأمانة العامة مسألة الإدارة الجارية المتمثلة في التعاقد مع منفذين خارجيين، وهي المسألة التي شددت عليها التوصية. فعلى سبيل المثال، تم الإقرار بمزايا الاعتماد المتزايد على الخدمات التعاقدية في الترجمة التحريرية وزيادت حصة الترجمة التعاقدية مع مجموع نتائج الترجمة التحريرية إلى ما يقارب ١٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وزيد الاعتماد المالي لهذا الغرض بما يقارب ٣٠ في المائة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧<sup>(٤)</sup>. وفي الوقت ذاته، يتعين على المرء أن يضع في الاعتبار أن سوق مرتجمي المؤتمرات المؤهلين محدود ويتسم بشدة التنافس، وأنه لا يمكن صرف النظر عن اعتبارات الجودة بالاستناد إلى فعالية التكاليف وحدها؛ وأن وثائق الهيئات التداولية المتعين ترجمتها في آجال قصيرة تستلزم جهدا مستفيضا لتوفير المراجع ولا يمكن إحالتها إلى الترجمة التعاقدية.

١١ - وفيما يتصل بتعزيز الإدارة والمساءلة في مجال أنشطة التعاون التقني، اتخذت خلال فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ إجراءات ترمي إلى تحسين الصلة بين موظفي التوريد والشراء التابعين لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، من جهة، وكذا مع الموظفين التقنيين والفنيين، من جهة أخرى. وتوخت هذه الجهود تحسين تدفق الاتصالات والقضاء على الاختناقات وتعزيز تخطيط الشراء عن طريق فريق عامل معني بالإجراءات، وعقد حلقات دراسية معنية بالشراء، وإصدار مبادئ توجيهية إضافية متعلقة بعملية الشراء. ويتسم هذا العمل بطابعه المستمر.

١٢ - وفي سياق الإصلاح، زادت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية من شدة تركيزها على مسائل إمكانية القياس، والمساءلة، والإشراف، والتغذية المرتدة، في إدارة أنشطة التعاون التقني. واتخذت إجراءات عديدة لتعزيز المساعدة الإنمائية في عدة مجالات مستهدفة وجعلها أكثر تطلعا. وتشمل عملية الإصلاح الداخلي استعراضا نقديا جاريا للقدرات الداخلية لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ضمنا لاستجابة المتاح من المهارات والخبرات للاحتياجات المتطورة، سواء منها التشغيلية أو المعيارية، والقيام، لهذا الغرض، بإعداد إطار متجاوب ومرن وذو قاعدة عريضة مكون من إخصائيين فنيين من ذوي الدراية الفنية القطاعية المتطورة والقدرة على الابتكار والتعاون المتعدد التخصصات والعمل الجماعي.

١٣ - ومن السمات البارزة لإصلاح المساعدة الإنمائية التي توفرها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية إيلاء أولوية قصوى للتنفيذ الوطني للمشاريع، والتأكيد على خدمات الدعم التقني على مستويي البرنامج والمشروع، والتخفيض التدريجي لخدمات الدعم الإداري والتنفيذي للمشاريع.

#### التوصية ٢

١٤ - نفذت الجمعية العامة هذه التوصية بفعالية من خلال ما اتخذته من إجراءات في قرارها ٢١٨/٤٨ باء، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، لتعزيز مسؤولية الأمين العام التنفيذية عن طريق إنشاء مكتب المراقبة الداخلية. وسيواصل الأمين العام دعم ممارسة المكتب لمهامه بفعالية وسيرحب بإسهامه في تحسين الإدارة والمساءلة والإشراف بالمنظمة. ويعتقد الأمين العام أن تحسين تنسيق الأنشطة بين مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب المراقبة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة سيعزز من كفاءة مهمة الإشراف فيما يتعلق بالأمانة العامة.

#### التوصية ٣

١٥ - يوافق الأمين العام على هذه التوصية. وتجري دراسة التدابير الملائمة لتحديد مسؤولية الموظفين المالية وما يستتبع ذلك من إجراءات الإنفاذ، وذلك بغية تعديل الأحكام القائمة بشأن المسؤولية الشخصية والمسؤولية المالية على النحو الوارد في الأنظمة والقواعد المالية ونظامي الموظفين الأساسي والإداري. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، صدر تعميم معلومات يحدد اختصاصات مكتب المراقبة الداخلية في مجال التحقيق في سوء الإدارة وسوء السلوك وتبديد الموارد وسوء استعمال السلطة<sup>(٥)</sup>. ومن المعتمد أيضاً أن تحدد تحديدا واضحا ضروب الانتهاكات التي قد تترتب عليها مسؤولية مالية حسب درجة الخطأ وفداحة الانتهاك ومدى الخسارة التي تتكبدها المنظمة. وتستدعي الحاجة وضع أنظمة وقواعد محددة لوضع نظام كامل لإدارة إجراءات الاسترداد المقترحة، بما فيها إجراءات تحريك مثل هذه الإجراءات وطريقة إنفاذ قرارات الهيئات المخولة بالاختصاص في هذا الشأن.

١٦ - وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بإعداد مدونة سلوك ستحدد واجبات الموظفين والتزاماتهم الأساسية وسيكونون بمقتضاها مسؤولين عن الامتثال لهذه الواجبات والالتزامات امتثالاً تاماً.

#### التوصية ٤

١٧ - اختهج الأمين العام، منذ بداية التسعينات، مسار العمل الموصى به، وذلك بتأسيس وتطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يمثل من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، دفعة قوية للضوابط الداخلية والمساءلة. ولا شك أن التقرير كان يمكن أن يستفيد من تقديم تغطية أشمل وتحليل أعم لما تبذله الأمانة العامة من جهود في هذا المجال.

١٨ - وفي جملة أمور، ترد أحدث خطة تنظيم بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل في نشرة الأمين العام المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (ST/SGB/276)، التي حددت وخصصت مسؤوليات تنفيذ النظام وتشغيله.

وأوكلت إلى اللجنة التوجيهية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل مسؤولية الاستعراض والرصد المستمرين للتقدم المحرز في وضع خطة عمل مفصلة. وتتضمن أنشطة التنفيذ أيضا المكاتب الموجودة خارج المقر.

١٩ - ولقد أبلغ رؤساء المكاتب الموجودة خارج المقر بمسؤولياتهم الشخصية فيما يتعلق بتنفيذ النظام وتشغيله. واستكمل بنجاح تنقية سجلات الموظفين.

٢٠ - ونتيجة لاستعراض مؤقت، جرت إعادة برمجة المشروع وميزنته. ومن أجل تقليل حجم الموارد اللازمة، ضيق نطاق المشروع إلى أربعة إصدارات بدلا من خمسة.

٢١ - وفي سياق الإعداد لبدء العمل بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في كشوف المرتبات، جرى تنقية الملفات على مرحلتين: للموظفين، ثم للمعالين. ولم يبدأ بعد توزيع السجلات المطبوعة على جميع الموظفين، لأن الجهود تركزت على تنقية سجلات المعالين، التي لم يجر التحقق منها لعدة سنوات. كذلك، جرت استعدادا للمرحلة ٣، المطابقة بين السجلات المعدة عملا بالنظام، من ناحية، وكشوف المرتبات، من ناحية أخرى. وجرت المطابقة بينها. ومنذ منتصف عام ١٩٩٥، تعد كشوف المرتبات على أساس سجلات النظام ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، صحف وقائع مآتمة جديدة، ستستخدم، لدى إعدادها في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ لمواولة التحقق مع الموظفين من صحة السجلات.

٢٢ - وتمثل مكون هام آخر من مكونات استراتيجية الأمين العام لنظم للمعلومات في تنفيذ نظام الأقراص الضوئية، الذي مضي قدما حسب المخطط له، وحقق نتائج ملحوظة خلال السنة الماضية. وأتيح الموارد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من أجل تنفيذ المشروع؛ وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٥ أنجز بالكامل في كل من نيويورك وجنيف، توسعة المقرر لتنفيذه في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ونظرا لاستكمال البيئة التقنية، زاد عدد المستعملين إلى ما يزيد عن ٨٠٠ في الوقت الراهن. وبافتراض استمرار توصيل مستعملين جدد للنظام بمعدل متسارع، سيتحقق على وجه التأكيد قبل نهاية عام ١٩٩٧ الرقم المستهدف لعدد المستعملين، وهو ١ ٦٢٠ مستعملا. ودخلت مرحلة التشغيل الآن، في مكتبة داغ همرشولد وقاعتي الجمعية العامة ومجلس الأمن وأماكن أخرى، محطات الاسترجاع التي تقدم خدمات إضافية للمستعملين غير المتصلين مباشرة بالنظام.

٢٣ - وحيث أن الوثائق تصدر في نيويورك وجنيف، فإنه يجري تخزينها جميعها في النظام بجميع اللغات. وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل النظام على جميع القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية للمنظمة منذ عام ١٩٤٥. وقد أضيفت صناديق قراءة الأقراص المتعددة (Juke Boxes) في نهاية عام ١٩٩٤، حسب المخطط لها. وركبت في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٥ في كل من جنيف ونيويورك، حواسيب لخدمة قاعدة البيانات ذات قدرة كبيرة، لتحل محل حواسيب الخدمة الصغيرة التي كانت قد ركبت في البداية في شباط/فبراير ١٩٩٢ لعدد محدود من المستعملين.

٢٤ - ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها كل من إدارة شؤون الإعلام وشعبة الخدمات الإلكترونية وبرنامج الابتكارات التكنولوجية التابع لمكتب خدمات المؤتمرات، سيجري بحلول نهاية عام ١٩٩٦ تركيب نظام يتيح الوصول ، من خلال شبكة "انترنت"، إلى المجموعة الكاملة من وثائق الأمم المتحدة المخزنة الآن على نظام الأقراص الضوئية. كما استكمل المشروع المتعلق باستخدام رموز القضبان المتوازية في جميع الوثائق لتيسير مهمة الأرشفة على الأقراص البصرية فضلا عن مهتمتي التوزيع ومراقبة المخزون. ومن الممكن الوصول إلى جدول المؤتمرات إلكترونيا من خلال شبكة "الإنترنت".

٢٥ - وفي سياق إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى خدمات المؤتمرات، جرى تزويد أكثر من ١٦٠ مترجما تحريريا ومحررا بمحطات عمل، يجري استعمالها في الترجمة والتحرير على الشاشة مباشرة، وكذلك في البحث عن المصطلحات والمراجع. ويجري البحث، بأسرع ما يمكن، عن حزمة برمجيات ملائمة بغية إدخال الترجمة بالمساعدة الآلية.

٢٦ - وثمة إنجاز رئيسي في ميدان إرسال الوثائق إلكترونيا هو الترجمة وتجهيز النصوص عن بعد بجميع اللغات بمواقع المقر لجميع الوثائق الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني بمكافحة الجريمة، ومعاملة المجرمين المعقود بالقاهرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، وكلاهما عقدا في عام ١٩٩٥، والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعقود في استانبول بتركيا في عام ١٩٩٦. ولم يتعين سفر أي من موظفي المراجع أو الترجمة أو تجهيز النصوص إلى مواقع عقد هذه المؤتمرات.

٢٧ - ويقوم كل من مدير خدمات المؤتمرات والأمين العام المساعد لشؤون خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم برصد مستمر لتنفيذ برنامج الابتكارات التكنولوجية. وقد ألحقت وحدة التوثيق والنشر الإلكترونيين التابعة لخدمات المؤتمرات ببرنامج الابتكارات التكنولوجية من أجل تدعيم الموارد المتاحة لتطوير المزيد من التكنولوجيا المتقدمة وإدخالها في عمليات خدمة المؤتمرات ولكفالة اتباع نهج منسق في هذا المجال. وتعكف الوحدة حاليا على معالجة مسائل تتعلق بشكل محدد بإصدار الوثائق في شكل إلكتروني، بما في ذلك اتباع نهج شامل لتدفق الوثائق إلكترونيا خلال جميع مراحل تجهيزها.

٢٨ - ولقد أسهمت جميع جوانب التقدم التكنولوجي هذه في تعزيز الإدارة والمساءلة والإشراف في شتى أنحاء خدمات المؤتمرات.

#### التوصية ٥

٢٩ - يلاحظ الأمين العام أن التوجه العام للتوصية يتفق مع استراتيجيته في هذا المجال. وفي حين ترد في الفقرات ٣٤ الى ٤٢ أدناه تعليقات محددة فيما يتعلق ببرامج التطوير الإداري والتدريب، فإن من الأهمية بمكان عرض المعلومات التالية المتعلقة بالاستعانة بمواهب وأفكار جميع الموظفين في عملية تحسين التنفيذ بشكل متواصل. ومنذ أن بدأت أمانة مجلس الكفاءة عملها، على النحو المبين في الفقرة ٤ أعلاه، تلقت مئات الاقتراحات القيمة من الإدارات، ومن لجنة الموظفين في نيويورك، ومن فرادى الموظفين. وتجري حاليا عملية تلخيص واستعراض الاقتراحات المتعلقة بالكفاءة. وعلى نفس المنوال، دعا مكتب الأمم المتحدة في فيينا جميع مديريه وموظفيه الى تحديد أوجه القصور؛ وتلقى خلال فترة قصيرة للغاية ٢٠٠ فكرة. وتم انتقاء نحو ١٠٦ من مشاريع الكفاءة، كلها تحقق وفورات ومكاسب في الأداء.

٣٠ - وتجدر الإشارة الى أنه يجري تشجيع المديرين على اتباع نهج التحرك "من القاعدة الى القمة" في إجراء الاستعراضات التي تضطلع بها إداراتهم أو مكاتبهم، وكذلك الاستعراضات الشاملة التي تتناول مسائل تؤثر على أكثر من إدارة واحدة أو مكتب واحد. وتلقى المديرين تدريبا بشأن الكفاءة، ويجري حثهم بشدة على الاستماع لفرادى الموظفين في جميع المستويات والتأكد من أنهم يدفعون الى الأمام عملية تحسين العمل في وحداتهم. كما يجري تشجيع مديري البرامج على التشاور مع ممثلي موظفي إداراتهم بصدد جوانب العملية كافة.

#### التوصية ٦

٣١ - يتفق الأمين العام مع التوصية، وسيواصل، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، دعم ما تبذله الهيئات المشتركة بين الوكالات من جهود لتعزيز المساءلة والإدارة والإشراف على مستوى المنظومة.

#### التوصيتان ٧ و ٨

٣٢ - يؤيد الأمين العام التوصيتين.

#### التوصية ٩

٣٣ - يتفق الأمين العام مع التوجه العام للتوصية، رهنا بالتعليقات التي أبدت على التوصية ١ في الفقرة ٣ أعلاه. فالجمعية العامة هي التي تقرر الطرائق المحددة لتقديم هذه التقارير وتواترها.

#### ثالثا - تعليقات محددة

##### تطوير الإدارة والتدريب (الفقرات ١٠٧ الى ١١٥)

٣٤ - يلاحظ الأمين العام، مع الأسف، أن التقرير لم يعبر تعبيرا صحيحا عن الحالة الفعلية فيما يتعلق بالتدريب الإداري في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ففي عام ١٩٩٢، استهل برنامج التطوير الإداري الشامل للأمانة العامة؛ وبحلول عام ١٩٩٤، كانت الإدارات والمكاتب قد نفذت الجولة الأولى من خلوات الإدارة العليا



في المقر، وفي المكاتب الموجودة خارج المقر، بما في ذلك جميع اللجان الإقليمية. وأرست هذه الجولة الأولى من التدريب الإداري أسس البرنامج الجاري، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة كبار مديري الأمانة العامة للأمم المتحدة على أن يسوسوا العلاقات بين الناس والإدارة.

٣٥ - وتنفذ الأمانة العامة حالياً بانتظام برنامجاً للتدريب على سياسة العلاقات بين الناس والإدارة يهدف إلى تطوير ثقافة للأداء أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج، وذلك كعنصر رئيسي من عناصر استراتيجية الأمين العام لإدارة الموارد البشرية في المنظمة. ويجري تنفيذ البرنامج، الذي بدأ في تموز/يوليه ١٩٩٥، "من القمة إلى القاعدة"، بدءاً بموظفي الرتبتين مد - ١ و مد - ٢. وحتى الآن، شارك في البرنامج ٢٤٠ موظفاً، وسيتم بعد ذلك ليشمل المديرين في المستويات الوسطى. ويتوقع بحلول نهاية عام ١٩٩٧ أن يكون ٦٠٠ موظف آخرون قد شاركوا في البرنامج.

٣٦ - ويتأسس البرنامج على عشرة اختصاصات إدارية، تتناظر بصفة عامة مع الاختصاصات التي أرستها اللجنة الفرعية المعنية بالتدريب التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية. وكجزء لا يتجزأ من البرنامج، يقوم الموظفون بتقييم أنفسهم، ثم يقيمهم رؤسهم وأقرانهم ومرؤوسيههم، ويتلقون بعد ذلك تغذية مرتدة عن الطريقة التي ينظر بها إليهم فيما يتصل بالاختصاصات الإدارية العشرة.

٣٧ - واستحدثت، وسلّمت، وحدات أخرى ضمن برنامج التطوير الإداري الشامل تتعلق بإدارة الأمم المتحدة، وإدارة العمل - بما فيه التخطيط الاستراتيجي، وحل المشاكل واتخاذ القرارات، والقيادة، وإدارة العناصر المتنوعة، ونوع الجنس، والثقافة - وإدارة المعلومات والاتصالات.

٣٨ - ورغم أن العجز العام في الأموال المخصصة للتدريب لا يزال يمثل مشكلة يظل التدريب يمثل أولوية لها شأنها في أنشطة الأمانة العامة. وقد زادت ميزانية التدريب بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، مع تركيز المخصصات على البرامج المتصلة بالإدارة. غير أن الأموال المخصصة للتدريب قللت في الآونة الأخيرة وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وعلاوة على ذلك، تظل هذه الأموال أقل مما ينفق على التدريب في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعظم المؤسسات المكافئة في القطاعين العام والخاص.

٣٩ - والتدريب الإداري في المجالات المتخصصة يعزز التدريب على المبادئ العامة للإدارة. وقد بدأ في عام ١٩٩٥ التدريب الرسمي لموظفي المشتريات، وسيستمر هذا التدريب. وجميع الموظفين المستوفين للشروط في شعبة المشتريات والنقل قد أتموا الآن البرنامج التدريبي بنجاح. وفي عام ١٩٩٦ تواصل توسيع البرنامج ليشمل تدريباً إدارياً لتحسين الحنكة المهنية لمديري المشتريات وقدراتهم ومهاراتهم.

٤٠ - كما وضع في المقر برنامج للتدريب أثناء العمل مدته شهر واحد لموظفي المشتريات في بعثات حفظ السلام، وذلك من أجل تحسين نوعية الإدارة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ موظفو مشتريات المقر يتلقون تدريباً ميدانياً من خلال تكليفهم بالعمل في بعثات ميدانية لفترات قصيرة<sup>(١)</sup>.

٤١ - وفي مجال التعاون التقني، تواصل بفضل الأنشطة التدريبية تعزيز مهارات موظفي المشتريات في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية عن تصميم المشاريع في سياق النهج البرنامجي؛ وفي عام ١٩٩٥، نظم مكتب خدمات المشاريع بالأمم المتحدة ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات سلسلة من الدورات التدريبية.

٤٢ - وفيما يتصل بتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بدأ برنامج لتدريب المديرين والموظفين الفنيين والتقنيين، شمل أيضاً مكاتب توجد خارج المقر. وأمضت مجموعة تضم ١١ موظفاً، من خمسة مكاتب، شهراً كاملاً من التدريب في المقر خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦.

#### "وضع معايير للاسترشاد بها" (الفقرة ١٥٢)

٤٣ - تتصل هذه المقترحات اتصالاً مباشراً بما يبذل حالياً من جهود في الأمانة العامة. وقد بدأت فرقة عمل جماعية في مكتب خدمات المؤتمرات في إعداد منهجية تستعملها الوحدة الواحدة ومجموعات الوحدات لوضع معايير استرشادية تشمل التكلفة باعتبارها مؤشراً من مؤشرات الأداء.

#### لجنة تنسيق نظم المعلومات (الفقرة ١٧٦)

٤٤ - ينبغي أن يكون واضحاً أنه جرى اتباع الإجراءات الموحدة المشتركة بين الوكالات عند تعيين موظفي الفئة الفنية للعمل في تلك اللجنة، بما في ذلك تسمية مرشحين من قبل المنظمات والوكالات وإجراء مقابلات مع المرشحين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ووضع قائمة مصغرة بالمرشحين كي تستعرضها لجنة التنسيق الإدارية. وتم تعيين أمين سر لجنة تنسيق نظم المعلومات، وتولى منصبه في أيار/مايو ١٩٩٥. وفيما يتعلق "بالوتيرة البطيئة" لبدء أعمال فرقة العمل المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، فإنها قد أنجزت عملها وفق الجدول الزمني الموضوع لها، وقدمت تقريرها إلى الاجتماع الثاني للجنة تنسيق نظم المعلومات، المعقود في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٥، ثم قدمته إلى لجنة التنسيق الإدارية.

#### الجزء الثاني، الجدول ٦

٤٥ - ينبغي أن يكون نص الفقرة المعنونة "الأمانة العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٣" كما يلي:

تم في المقر في نيويورك ربط نحو ٥ ٠٠٠ حاسوب مصغر بشبكة المنطقة المحلية (LAN)، وتم تركيب برمجيات موحدة وبريد إلكتروني لأكثر من ٣ ٠٠٠ مستعمل، ووحدات لخدمة شبكات إنترنت (INTERNET) وغوفر (Gopher)، وورلد وايد (World Wide).

الحواشي

- (١) انظر: تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ المتعلق بإنشاء نظام شفاف فعال للمساءلة والمسؤولية (A/C.5/49/1)، وذلك للاطلاع على التفاصيل.
- (٢) انظر: نشرة الأمين العام المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (ST/SGB/270)، وذلك للاطلاع على التفاصيل.
- (٣) انظر: نشرة الأمين العام المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (ST/SGB/281)، وذلك للاطلاع على التفاصيل.
- (٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6).
- (٥) تعميم المعلومات المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ST/IC/1996/29).
- (٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة، انظر الفقرتين ٢٠ و ٢١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ (A/C.5/50/13/Rev.1).

— — — — —